

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة
وعضوية القضاة السادة

راكان حلوش ، بسام العتوم ، نسيم نصراوي ، خليفة السليمان

التمييز الأول :

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده:

الحق العام

التمييز الثاني :

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده:

الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٥ والثاني بتاريخ
٢٨/٤/٢٠٠٥ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية
رقم ٣٤٤/٢٠٠٥ تاريخ ١٤/٤/٢٠٠٥ القاضي بما يلي:

١- عملاً بالمادة ١٧٨ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين
عن جنحة الإيذاء المسندة إليهم لكونها تشكل الظرف المشدد

لجناية هنك العرض الني تمت ملاحقتهم عنها.

٢- عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهمين

بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة (١٥٥) عقوبات وعملاً بذات

المادة ودلالة المادة (١٥٦) من ذات القانون الحكم بحبس كل واحد منهم مدة شهر والغرامة عشرة دنانير والرسوم .

٣- عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهمين بجناية هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات ودلالة المادة ١/٣٠١/أ من ذات القانون مكررة مرتين.

٤- عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين (١/٢٩٦ و ٨٠ ج+د) عقوبات مكررة مرتين . وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١/أ) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات واربعة اشهر والرسوم عن كل جناية ، وعملاً بالمواد (١/٢٩٦ و ١/٣٠١/ج+د و ١/٣٠١/أ) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربعة سنوات ونصف والرسوم عن كل جناية.

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين الثلاث بحيث تصبح وضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة سنوات وأربعة اشهر والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة ووضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربعة سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة لهم مدة التوقيف.

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات بالنتيجة التي توصلت إليها اعتماداً على بينات متناقضة لا تساند بعضها البعض وفقاً لقاعدة تساند الأدلة.
- ٢- أخطأت المحكمة بالتطبيق القانوني على سبيل الفرض من حيث تطبيق القانون على واقعة الدعوى وظروفها من حيث أن واقعة الضرب والإيذاء كانت منفصلة عن واقعة هناك العرض حيث أن المشاجرة بدأت من قبل المجني عليه على موضوع آخر وهو المشاجرة التي حصلت ما بين الشاهد بسحب السكن على
- ٣- جرت المصالحة ما بين المميز والمشتكي

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في وزن البنات فيما يتعلق بالمميز وأيضاً في الحثيات والاستخلاصات التي ذهبت إليها حيث لم يرد في البنات التي قدمتها النيابة ما يؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها المحكمة.
- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالتطبيق القانوني لوقائع هذه القضية فيما يتعلق بالمميز حيث التطبيق القانوني السليم الواجب في هذه القضية وهو براءة أو عدم مسؤولية المميز عن جنائية التدخل بهتك العرض.
- ٣- إن القرار غير معطل وغير متجانس.
- ٤- إن المشاجرة فعل مستقل عن فعل هتك العرض .
- ٥- يوجد مساعي للمصالحة سوف أحضرها للمحكمة عند إتمامها.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٥ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييزين موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمدولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى

أحالت المتهمين:

-١

-٢

-٣

إلى تلك المحكمة من أجل محاكمتهم عن التهم التالية بالنسبة للمتهمين الأول

والثاني:

١- جناية هنك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من ذات القانون مكررة مرتين.

٢- جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات مكررة مرتين .

٣- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .

وبالتهم التالية بالنسبة للمتهم الثالث :

١- جناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ١/٢٩٦ ، ٢/٨٠ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من ذات القانون.

٢- جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات.

٣- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .

وقد جاء في إسناد النيابة بأن المجني عليه وعمره ١٨ سنة

تعرف على المتهمين الأول والثاني كونهما كانا يترددان على المنطقة التي يسكن بها ،

وبحدود الساعة التاسعة والنصف من مساء ٢٩/١١/٢٠٠٤ اتصل المتهم الأول مع

المجني عليه على هاتفه الخلوي وطلب منه أن يقابله خلف منزله حيث توجه المجني عليه

وبرفقته اصدقائه الشهود وقابلوا المتهم الأول وكان

برفقته المتهم الثاني وطلبوا من المجني عليه مرافقتهم بالبيك الذي كان معهما

حيث صعد المجني عليه والشاهدان بالبيك الذي كان يقوده المتهم الأول

وتوجهوا إلى وادي قرب منطقة المسلخ يوجد فيه براكيات خشب حيث توقف البيك عند

إحدى البراكيات وجلس الجميع بالبراكية ، وبعد ذلك حضر ثلاثة أشخاص أحدهم المتهم الثالث ، واثاء ذلك اخرج المتهم الثاني أداة حادة (موس) وصار يلوح به وطلب من المجني عليه الوقوف وامسك به من رقبته وقام بضربه بالموس على رقبته وقام كذلك المتهم الأول بضرب المجني عليه بواسطة (كريك) على رأسه وقام المتهم الثالث بإشهار أداة حادة (سكين) على كل من الشاهدين ومنعهم من التدخل لانقاذ المجني عليه ، ثم قام كل من المتهمين الأول والثاني بإخراج المجني عليه خارج البراكية وقاما بضربه بواسطة موس على كتفه وقام المتهم الثالث بضرب المجني عليه بكعب السكين على رأسه ثم قال المتهمان الأول والثاني للمجني عليه (بدنا انيكك) إلا أن المجني عليه رفض ذلك وعندها طلب المتهمان الأول والثاني من المتهم الثالث والشخصين الآخرين أن يخرجوا وبعدها قام المتهمان الأول والثاني بضرب الشاهد بواسطة ماسورة وعصا على ظهره ويديه ثم قاما بالإمساك به وتشليحه ملابسه بالكامل واصبح عارياً تماماً من الملابس وشاهدا عورته وخدشا عاطفة الحياء العرضي لديه وقاما بضربه واجلساه في زاوية ثم طلب المتهمان الأول والثاني من المجني عليه أن يسلح ملابسه إلا انه رفض وقام المتهم الأول بإحضار فرشاة وفرشها على الأرض ووضع المتهم الثاني الموس على ظهر المجني عليه احمد وطلب منه النوم على بطنه وقام المتهم الثاني بتشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه ثم أحضر (فازلين) وقام بدهن مؤخرة المجني عليه وقام كذلك بدهن قضيبه بتلك المادة ثم نام المتهم الثاني فوق المجني عليه وادخل قضيبه المنتصب في مؤخرته وظل يحرك نفسه إلى أن استمنى على مؤخرة وكلسون المجني عليه وبعد أن انهى فعلته حضر المتهم الأول وقام بخلع ملابسه ووضع مادة (الفازلين) على قضيبه وأدخل قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليه وصار يحرك نفسه إلى أن استمنى على الأرض وطلب من المجني عليه أن يمص له قضيبه إلا أن المجني عليه رفض ذلك وبعدها قام بضرب المجني عليه بواسطة قدميه وطلب منه أن يرتدي ملابسه وبعدها ركبوا جميعاً في البكب وقاموا بإنزال المجني عليه في الطريق وقام بإخبار والده بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واحتصل المجني عليه على تقرير يشعر بالإصابات التي تعرض لها نتيجة الاعتداء الجنسي عليه وكذلك تعرضه للضرب من قبل المتهمين وتبين من تقرير المختبر الجنائي أن الحيوانات المنوية الموجودة على كلسون المجني عليا تعود للمتهم الثاني

بعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٥ قرارها رقم ٢٠٠٥/٣٤٤ والذي قضى بما يلي:

- ١- عملاً بالمادة (١٧٨) من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين الثلاثة عن جنحة الإيذاء المسندة إليهم لكونها تشكل الظرف المشدد لجنائية هتك العرض التي تم ملاحقتهم عنها.
 - ٢- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهمين الثلاثة بجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادة (١٥٥) عقوبات وعملاً بذات المادة ودلالة المادة (١٥٦) من ذات القانون الحكم بحبس كل واحد منهم مدة شهر والغرامة عشرة دنانير والرسوم .
 - ٣- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهمين بجنائية هتك العرض طبقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من ذات القانون مكررة مرتين .
 - ٤- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجنائية التدخل بجنائية هتك العرض طبقاً للمادتين (١/٢٩٦ و ١/٢٨٠ ج+د) عقوبات مكررة مرتين .
- وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم تقرر المحكمة:

- ١- عملاً بالمادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات وضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات ورابعة اشهر والرسوم عن كل جنائية.
- ٢- عملاً بالمواد ١/٢٩٦ و ١/٢٨٠ ج+د و ٨١ و ١/٣٠١ أ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربعة سنوات ونصف والرسوم عن كل جنائية.
- ٣- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين الثلاثة بحيث تصبح وضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة سنوات واربعة اشهر والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة ووضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربعة سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة لهم مدة التوقيف.

لم يقبل المتهمان
فيه تمييزاً بلائحتين منفصلتين وللأسباب الواردة في كل منهما.

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً
بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر جاء مستوفياً
لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة طالباً بالنتيجة تأييده .

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً
وردهما موضوعاً وتأييد القرار المميز .

ورداً على أسباب التمييز المقدم من المتهم

وعن السبب الأول والذي يطعن فيه بخطأ محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي
توصلت إليها اعتماداً على بينات متناقضة لا تساند بعضها البعض.

إن هذا الطعن مردود ذلك أن بيعة النيابة أثبتت ارتكاب المميز لما اسند إليه حيث
اعترف المميز في أقواله لدى الشرطة بأنه هناك عرض المجني عليه وقدمت النيابة البيعة
على صحة وسلامة الاعتراف كما جاء في شهادة الشاهد الملازم
بالإضافة إلى البيعة الفنية التي أثبتت أن الحيوانات المنوية التي وجدت على كلسون
المجني عليه تعود للمتهم وبالتالي فإن هذا الطعن غير وارد
ومستوجب للرد.

وعن السبب الثاني والذي يطعن فيه المميز بخطأ المحكمة بالتطبيق القانوني على
واقعة الدعوى من حيث أن واقعة الضرب والإيذاء كانت منفصلة عن واقعة هناك
العرض.

إن هذا الطعن مردود ذلك أن البيعة المقدمة من النيابة أثبتت أن المتهمين (المميز
والمتهم) قاما بضرب المجني عليه بالموس على رقبته وعلى كتفه وبالكرريك
على رأسه بعد أن اخرجاه من البراكية وقالوا له (بدنا انيكك) وبعد أن رفض قام المتهم
بإحضار فرشاة ووضع المميز الموس على ظهر المجني عليه وطلبا منه النوم على
بطنه على الفرشة وقام المميز بتشليحه البنطلون والكلسون وقاما بعد ذلك بهتك عرضه

بالتعاقب بأن ادخل كل منهما قضييه في مؤخره المجني عليه وعليه فان الأفعال التي ارتكبها المميز والمتهم يتوافر فيها كافة أركان جنائية هناك العرض طبقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة ٣٠١/١ من ذات القانون وان تجريم المميز بهما يتفق مع القانون على ضوء البينات الثابتة في الدعوى مما يتوجب رد هذا السبب.

وعن السبب الثالث ، والذي يدعي فيه المميز بأن المصالحة جرت بينه وبين المشتكي.

وفي ذلك لا نجد من أوراق القضية ما يؤيد ادعاء المميز مما يتوجب معه رد هذا السبب.

وعن أسباب التمييز المقدم من المميز

وعن السببين الأول والثاني والذين يطعن فيهما المميز بخطأ محكمة الجنايات الكبرى في وزن البينات واستخلاص النتيجة وفي التطبيق القانوني السليم على وقائع القضية حيث يتوجب برائته و/أو عدم مسؤوليته.

وعن هذين السببين ، نجد أن البينات التي قدمتها النيابة في هذه الدعوى أثبتت بأن المميز قام بسحب السكن على كل من الشاهدين

عندما حاولا التدخل لإنقاذ المجني عليه لدى قيام المتهمين بضربه من أجل شل مقاومته بعد أن رفض تلبية طلبهما عندما قال له (بدنا انيكك) كما قام المميز أيضاً بضرب المجني عليه بكعب السكن على رأسه أثناء قيام المتهمين

بضرب المجني عليه أيضاً لتلبية ما طلباه من المجني عليه ، وعليه فان ما قام به المميز من أفعال تمثلت بمنع الشاهدين من إنقاذ المجني عليه وضرب المجني عليه

لمساعدة المتهمين بهتك عرض المجني عليه تستجمع هذه الأفعال كافة عناصر وأركان جنائية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين (١/٢٩٦ و ١٠٠/٢/ج+د) مكررة مرتين المسندة للمميز ، وهذان السببان لا يردان ويتوجب ردهما.

وعن السبب الثالث ، والذي يطعن فيه المميز بأن القرار غير معطل وغير متجانس. إن هذا الطعن مردود ذلك أن القرار المطعون فيه تمييزاً جاء مستوفياً لكافة الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتوجب رد هذا السبب.

وعن السبب الرابع الذي يبدي فيه المميز بأن المشاجرة فعل مستقل عن فعل
هناك العرض.

إن هذا الطعن مردود وحيث أن سبق لمحكمتنا وأن أجابت على هذا الطعن حين
ردها على السبب الثاني من أسباب التمييز المقدم من المميز ، فنحيل إلى
ردنا المشار إليه لعدم التكرار.

وعن السبب الخامس والذي يدعي فيه المميز بأن هنالك مساعي مصالحة سوف
يحضرها لدى إتمامها.

وحيث لم يقدم المميز ما يشير إلى وقوع أية مصالحة مع المجني عليه ، مما
يتوجب رد هذا السبب .

وكون القرار مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات
الكبرى ، وحيث جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعاً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه
أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول
المحاكمات الجزائية.

بناء على ما تقدم نقرر رد التمييزين وتأييد الحكم المطعون فيه تمييزاً وإعادة
الأوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٧/٢٠ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / رش